

دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في معالجة سلوك الحدث المنحرف

- بين الوقاية و الادماج -

أ. مونية قارني

جامعة الجزائر 2

mounia.garni@gmail.com

تاريخ القبول: 2019-12-11

د. حميدة بقعة

جامعة الجزائر 2

baghamida@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019-10-08

ملخص :

تعتبر ظاهرة جنوح الأحداث وكيفية مواجهتها من أهم القضايا الاجتماعية التي شغلت الباحثين باعتبارها صورة من صور الظواهر الإجرامية التي تغزو المجتمع الجزائري ، والتي تشكل تهديدا على أمنه واستقراره ، لذا تزايدت الجهود المختلفة للحد من هذه الظاهرة و هي الجهود التي تبرز من خلال اتحاد مجموعة من المؤسسات، من خلال ما أتيح لها من وسائل ناجعة تساعد على لعب دورها في المجتمع، وتمكنها من أن تساهم بفعالية في الوقاية من جنوح الأحداث من جهة ،و تساهم في إعادة ادماج الأحداث الجانحين في المجتمع مرة أخرى من جهة ثانية .

و على هذا الأساس فان الاشكالية التي يمكننا طرحها في هذه الورقة البحثية نصوغها ضمن السؤال التالي :

- كيف تساهم مؤسسات الضبط الاجتماعي في احتواء ومواجهة الجنوح لدى الأحداث ؟
و هي الاشكالية التي يمكن أن نجيب عنها من خلال التطرق للمحاور التالية :

. المحور الأول : جنوح الاحداث و مؤسسات الضبط الاجتماعي

. المحور الثاني : دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الوقاية من ظاهرة جنوح الأحداث.

. المحور الثالث : دور المؤسسات الضبط الاجتماعي في إعادة ادماج الجانحين .

الكلمات المفتاحية : جنوح الأحداث، مؤسسات الضبط الاجتماعي، التدابير الوقائية و العلاجية .

Abstract : The phenomenon of juvenile delinquency and how to confront it is one of the most important social issues that preoccupied the researchers as a form of criminal phenomena that invade Algerian society, and which poses a threat to its security and stability. Thus, various efforts to curb this phenomenon have been increased. Through effective means to help them play their role in society and enable them to contribute effectively to the prevention of juvenile delinquency and

contribute to the reintegration of juvenile delinquents into society once again.

On this basis, the problem that we can put in this paper is the following

_How do social control institutions can contribute to containing and confronting delinquency in juveniles?

we can answer by addressing the following axes:

-The first: juvenile delinquency and institutions of social control .

-The Second: The role of social control institutions in preventing juvenile delinquency.

-The third: the role of institutions social control in the reintegration of delinquents.

Words keys :

Juvenile delinquency, social control institutions, preventive and curative measures .

مقدمة :

يعتبر السلوك الانساني أحد أهم المواضيع اثاره في علم النفس والتربية، نظرا لما يتضمنه هذا النشاط الانساني من ردود الأفعال الجسدية، العقلية، الوجدانية والاجتماعية في علاقته مع البيئة التي يعيش فيها الانسان، ولقد حاول العديد من الباحثين دراسة هذا السلوك ومحاولة فهم حقيقته في صورته الطبيعية السوية أو في صورته الانحرافية (أو الجانحة) والذي يعرف على أنه فعل قام به الحدث بشكل يؤدي به الى الحاق الضرر بنفسه وبمجتمعه، فهو اذن سلوك غير مرغوب فيه، نظرا لأنه يخالف القانون و النظام الاجتماعي، وهو يصدر عن طفل حدث لا يملك القدرة على التكيف مع النظام الاجتماعي في البيئة التي يعيش فيها و هذا الحدث نفسه قد لا يكون هو الذي اختار فعله بمحض ارادته بل يمكن أن نعتبره ضحية ظروف اجتماعية، اقتصادية سيئة.

ومع التطور العلمي و التقدم الذي عرفته البشرية في ميدان البحوث العلمية النفسية الاجتماعية والقانونية واكتشاف أسباب الجنوح والجريمة والانحراف تغيرت النظرة اليهم على أساس أنهم ضحايا قبل أن يكونوا مسؤولين، ومن هذا المنطلق يجب أن نوفر لهم الرعاية الكافية والاهتمام والتربية السليمة حتى لا يقعوا في الجنوح والجريمة، هذه الرعاية تقع على عاتق مؤسسات الضبط الاجتماعي، حيث تعمل على

مكافحة هذه الظاهرة و مواجهتها من زاويتين قبل الوقوع في الجريمة وبعد وقوعها في الحالة الأولى، تتخذ أساليب مكافحة الظاهرة شكل الوقاية من الجنوح و في الحالة الثانية يكون العلاج والادماج اصلاحيا.

المحور الاول : جنوح الاحداث ومؤسسات الضبط الاجتماعي:

I مفهوم جنوح الأحداث : ان مفهوم جنوح الأحداث يقتضي تبيان المقصود بالجنوح و تعريف الحدث الجانح.

أولا :المقصود بجنوح الحدث هو انحراف الحدث الحاد عن السلوك الاجتماعي السوي، بحيث لو قام به البالغ لاعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، كما يمكن أن يلحق به الانحراف الذي ينطوي على مجرد مظهر من مظاهر السلوك السيء الذي يمكن أن ينقلب الى انحرافات حادة ينطبق عليها وصف الجنوح.

(محمد رياض الخاني، 1989، ص26)

ثانيا : - تعريف الحدث الجانح: يختلف تعريف الحدث الجانح وفق المفهوم الاجتماعي والنفسي عنه في قانون الأحداث فالحدث في المفهوم الاجتماعي والنفسي، هو الصغير منذ ولادته حتى يتم نضوجه الاجتماعي و النفسي وتتكامل لديه عناصر الرشد المتمثلة في الادراك التام للأشياء والمواقف والظروف التي تحيط به. أما من الناحية القانونية فهو كل ذكر أو أنثى لم يتم الثامنة عشر من عمره، ولكن اذ نظر الى مسؤولية الانسان الجزائية فيمكن أن يعرف الحدث بأنه الصغير الذي بلغ السن الذي حددها القانون للتمييز، و لم يتجاوز السن التي حددها لبلوغ الرشد الجزائي. (محمد شحادة ربيع 1995ص205) .

ثالثا : -اسباب جنوح الأحداث: يصعب الجزم أنه يوجد سبب أو عامل واحد يمكن أن يكون مصدرا للسلوك الجانح، وانما يعد التصور التكاملي أو متعدد الجوانب تصور مناسباً لتفسير هذا السلوك، اذ أن هذا التصور يأخذ بعين الاعتبار خصائص شخصية الحدث وتكوين أسرته وخصائص البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، أي أن السلوك الجانح يعود الى أسباب عدة مجتمعة بعضها داخلي، يتعلق بالحدث نفسه

وبعضها الآخر خارجي اجتماعي واقتصادي يتعلق بالوسط الذي يعيش فيه ومن أهمها :

1-الاسباب الداخلية: يعود السلوك الجانح في بعض الحالات الى اضطرابات في

النمو و العاهات و الأمراض البدنية والعقلية و النفسية و الانحرافات الجنسية، اذ ان هذه الأسباب قد تؤثر على سلوك الحدث الاجتماعي وتنعكس على تصرفاته، وقد تدفعه الى الانحراف و ارتكاب الجريمة .

2-الاسباب الخارجية : تؤثر البيئة التي يعيش فيها الحدث تأثيرا كبيرا على سلوكه و

تصرفاته وتتفوق الأسباب الاجتماعية التي تقود الى السلوك الجانح ،اذ أن الحدث الجانح مصنوع لا مولود، و اجرام الصغار يصنعه الكبار و هذا الحدث هو غالبا ضحية وسط اجتماعي سيء. (حسن جوخدار، 1994، ص10)

3-الاسباب الاجتماعية: وتنقسم هذه الاسباب الى نوعين : أسباب اجتماعية داخل الأسرة و أسباب اجتماعية خارج الأسرة

أ-الاسباب الاجتماعية داخل الأسرة: تلعب البيئة العائلية دورا هاما في تكوين شخصية الحدث وخاصة في السنين الاولى من حياته ،اذ يعد البيت المتصدع اجتماعيا من العوامل الرئيسية التي تساعد على جنوح الصغار ،و يكفي أن يشب الصغير في رحاب انحراف الابوين أو احدهما أو انحراف الأبناء أو البنات حتى يستمرئ بدوره الانحراف و يصبح النشاط الاجرامي بالنسبة له أمرا مستساغا و مقبولا ،وكذلك فان الاسراف في اللين و التدليل و عدم الاكتراث من قبل الوالدين أو احدهما قد يدفع بالحدث الى الانحراف و ارتكاب الجريمة .

ب-الأسباب الاجتماعية خارج الأسرة : وتتمثل هذه الاسباب في رفقاء السوء و وسائل التسلية والاعلام و الفراغ و البطالة و العمل غير المناسب .

. رفقاء السوء : يمكن أن تؤثر الصحبة السيئة على سلوك الأحداث وتصرفاتهم، اذ أن اتصال الحدث الذي لم تتكون شخصيته بعد بمن تمرسوا النشاط الاجرامي قد يؤدي الى انحرافه وارتكاب الجريمة و هذا ما يعبر عنه بعصابات الأحداث .

. وسائل التسلية والاعلام : ويقصد بها السينما و الصحف و الكتب و التلفاز و الراديو قد تساعد على السلوك الجانح من قبل الأحداث، اذ لم تقم على أسس سليمة .

. الفراغ و البطالة والعمل غير المناسب : وهي أيضا قد تمهد للحدث طريق السلوك المنحرف حيث أن شروط العمل و الأشخاص الذين يعملون معه يشكلون غالبا مصدر خطر معنوي وأخلاقي جسيم عليه . اذ ما وجهوه توجيهها سيئا قد ينتهي به الى الانحراف و الجريمة، فمثلا أن دور اللهو والحانات من شأنها تغذية أسباب الانحراف الخلقي و السلوك الاجتماعي .

ج- الأسباب الاقتصادية : يمكن أن يشكل الفقر حافزا على النبوغ و التفوق ويمكن أن يكون من جهة اخرى سببا مساعدا على السلوك المنحرف و الجريمة ويتمثل في الفقر في السكن المناسب وسوء التغذية و العلاج و الجوع و العري وقد يؤدي الى تفكك الروابط العائلية و الى اضطراب و القلق داخل الأسرة و كل ذلك يؤثر في وضع الحدث من النواحي الجسمية والنفسية و التربوية والثقافية وقد يقوده الى الانحراف. (حسن جوخدار، ص 11-12)

II مؤسسات الضبط الاجتماعي :

مؤسسات الضبط الاجتماعي هي مؤسسات مهمة في المجتمع، وتعد من أهم الوسائل التي تشرف على المجتمع و كيفية الحفاظ عليه ووقايته من الفساد والعنف و الانحراف بشتى أنواع الطرق و الوسائل الممكنة .

أولا : - مفهوم مؤسسات الضبط الاجتماعي :

تعرف مؤسسات الضبط الاجتماعي بأنها المؤسسات التي يقع على عاتقها وقاية أفرادها من الفساد وهي الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام و المؤسسات الدينية، لأنها تعتبر درع المجتمع في الوقاية. (سواء الخولي 1982، ص 11) كذلك تعرف بأنها المؤسسات المهمة في المجتمع، كونها يقع على عاتقها مهمة كبيرة هي مهمة التنشئة والرعاية والوقاية وهذا من واجبها.

(حامد عبد السلام زهران، 1977، ص 44)

ثانيا : - مفهوم الضبط الاجتماعي و أهدافه :

يعد موضوع الضبط الاجتماعي من أهم الموضوعات التي تناولها العلماء والباحثون في علم النفس وعلم التربية وعلم الاجتماع لصلته الوثيقة بتنظيم المجتمعات وحياة الأفراد داخل هذه المجتمعات ويعني الضبط الاجتماعي ادامة النظام وشيوع الاستقرار داخل المجتمع، من خلال استخدام وسائله المتعددة والمتخصصة كالدساتير والمحاكم أو الشرطة، ويتسع استخدامه ليضم السيطرة على المؤسسات المختلفة تظهر فيه هذه العملية ويتعلم وينشأ الفرد على المعايير الرسمية و غير الرسمية التي تتحكم في السلوك. (صحيح عبد المنعم أحمد، 2009، ص 38)

المحور الثاني : دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الوقاية من ظاهرة جنوح الأحداث :

التدابير الوقائية لا تعتبر مبدئياً عقوبة يجب ايقاعها على الشخص المنحرف، وإنما هو اجراء أراد به المشرع الاحتياط وحفظ المجتمع مما قد يرتكبه من هذا الشخص الذي لا يمكن مسالته عن جرائمه ثم علاجه واصلاحه ليعود عضوا صالحا في المجتمع .

والتدابير المطبقة على الأحداث تتميز بتنوع كبير مما يحول الاتيان بإجابات فعالة حيث أن خصوصية كل حالة يمكنها أن تختار بين المنهجية التربوية والمنهجية العقابية، وهذا لضمان مقومات الرعاية المتكاملة للأحداث لوقايتهم من الجنوح، وتوفير أفضل الوسائل الممكنة لمعالجة الجانحين منهم مع الحفاظ على سلامة تكوينهم و حقوقهم الإنسانية .

. تقديم الوقاية عن الاصلاح : تتفق التشريعات المتعلقة بالأحداث على وجوب تكييف الجانب الوقائي وتقديمه على الجانب العلاجي في تدابير رعاية الأحداث ،لذا يتجه اجتناب اللجوء الى المؤسسات الاصلاحية في حالات الضرورة القصوى ولأقل فترة ممكنة ،ويتعين بدلا عن ذلك تهيئة ظروف تتضمن لأحداث حياة هادفة في المجتمع بعيدة قدر الامكان على الجريمة

ومتى استوجب حالة الحدث اتخاذ تدابير في شأنه يراعى أن لا يكون ذلك مع حفظه في محيطه العائلي وتكثيف المراقبة الاجتماعية عند الاقتضاء، إذ أن أي تدخل من جانب القضاء يخلق تأثيرات ضارة للحدث، وكذلك وضعه في أية مؤسسة عقابية خاصة، إذ اقتصر القضاء على تطبيق العقوبات التأديبية والاصلاحية على الأحداث عوضاً من تأهيلهم وتقديم المساعدة لهم .

لذا يتعين أن لا يتدخل القاضي إلا بعد فشل السلطة الاسرية ، وهي المسؤولة في الدرجة الاولى عن رعاية الحدث والسلطة الصحية، إذ قد لا تحتاج حالة الحدث سوى علاج طبي أو نفسي والسلطة التربوية بمعناها الواسع الذي يشمل التعليم و التوجيه و التدريب والسلطة الادارية ممثلة خاصة في المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي .

ولا شك أن المرونة التي يتميز بها قضاء الأحداث عن القضاء العادي تحتم تطوير التدابير التي يتخذها حبال الأحداث على نحو منتظم و تدريجي، فبالإمكان الابتعاد عن التدابير التقليدية واللجوء الى وسائل اخرى بتقديم تعهد بحسن السيرة، مع المراقبة أو الزام الحدث بتدريب مهني و كل ذلك مع تفادي المساس بحرية الحدث الامكان.

وفي الحالات الخطيرة كارتكاب الحدث جريمة يجب مراعات التناسب في رد الفعل اتجاه الجريمة من حيث شخصية الحدث واحتياجاته و ليس مجرد خطورة الجريمة، إذ أن مصلحة الحدث تبقى الغاية الأساسية في كل الحالات، ومن جهة اخرى يتعين تناول كل جريمة من جرائم الأحداث على نحو عاجل و عدم التأخير في اتخاذ التدابير أو النطق بالحكم، إذ مع مرور الزمن يكون من الصعب على الحدث أن يربط بين الجريمة و التدابير المتخذ في شأنه أو الحكم الصادر ضده .

(رضا المزيغي، 1990، ص 173-174)

المحور الثالث: دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في اعادة ادماج الاحداث الجانحين :

لا يمكن انكار الدور الذي تقوم به المؤسسات و المراكز الاصلاحية في توجيه واصلاح سلوك الحدث ولكن من المستحسن الوصول الى جذور هذه المشكلة الهامة والبحث عن الحلول الكفيلة بالقضاء عليها أو الحد منها، والحدث المنحرف ليس مجرم أثيم يستحق العقاب الصارم ولكنه ضحية ظروف اجتماعية أجبرته على انتهاج سلوك الانحراف و لتحقيق ذلك :

- يجب تدعيم وسائل التنشئة الاجتماعية كالأسرة المدرسة مراكز الشباب وسائل الاعلام لتكون لها القدرة على ممارسة اعادة التأهيل الاجتماعي واعادة التنشئة الاجتماعية .
- احداث توازن بين توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الانسانية و متطلبات الاصلاح الاقتصادي حتى لا تشعر الاسر بالمعاناة التي تنعكس على الشباب الاحداث المنتمي لهذه الأسر بالسلب .
- اكساب الشباب القيم الدينية المستمدة من الشريعة الاسلامية السمحاء و التي تغرس فيهم الأنماط السلوكية السوية على أن يتم ذلك بواسطة رجال الدعوة المؤهلين القادرين على الحوار مع الشباب .
- تدعيم مراكز الشباب و المؤسسات التعليمية بالأخصائيين الاجتماعيين و النفسانيين والاطباء حتى يصبح العمل مع الشباب في اطار الممارسة المهنية السليمة في ظل قيادة واعية ومدركة لاحتياجاتهم و متطلباتهم (عبد المحي محمود صالح 2003، ص 21) .

-الرعاية الاجتماعية للحدث داخل الاسرة : تهدف الى العمل على تماسك الاسرة و اسعادها لأنها الوحدة الاساسية لكل نظام اجتماعي و اقتصادي و سياسي لذا يجب أن تنصب عليها كل عناصر الاصلاح والتوجيه والتنمية، اذ أن الرعاية

الاجتماعية للحدث المنحرف داخل الأسرة هي بمثابة تأهيل و اعداد لإدماجه في المجتمع وحل مختلف مشاكله أو باقي العقوبات التي يمكن أن تواجهه في المجتمع .

-الرعاية داخل مراكز اعادة التربية : حيث أصبحت مكانا لتهديب المنحرف أو الجانح وتعليمه الى جانب عقابه، اذ أنه خلال الفترة التي يكون الحدث موجودا في هذه المراكز يتم وضع برنامج الأحداث بصفة خاصة و المجرمين بصفة عامة الهدف منه تعليم هؤلاء الأفراد و تهذيبهم وهذا حتى يتم ادماجهم مرة اخرى في المجتمع الذي يقوم بهذا الدور في هذه المؤسسات التي توافق كل حالة على حدى.

(طارق السيد، 2008، ص83)

-أساليب الرعاية داخل مراكز اعادة التربية :

1. الرعاية النفسية: يهدف العلاج النفسي على محاولة القضاء على الأمراض النفسية لدى الحدث و القضاء على كافة مشاكله مهما كان نوعها ، وتمثل أهم الأدوار التي يقوم بها القسم النفسي فيما يلي :

- . اجراء الفحوص و الاختبارات اللازمة لكافة نزلاء المؤسسة .
- . توزيع الاحداث المحبوسين على مختلف المهن تبعا لميولهم و اتجاهاتهم .
- . دراسة أحوالهم و محاولة معرفة الفروق الفردية الموجودة بينهم لأن ذلك يرتبط بمدى الأحداث على التكيف مع العمل الذي تم تخصيصه لهم.

(طارق السيد، 2008، ص129-131)

2. الرعاية الاجتماعية :

تعمل على تحقيق ما يلي:

- . تحول مؤسسة اعادة التربية من مكان للكبت و الحرمان الى مؤسسة تربية بالدرجة الاولى .
- . تزويد النزيل بالأدوات و الأسلحة المعنوية والمهنية التي تضمن له النجاح في حياته .
- . استغلال امكانيات المؤسسة البشرية و المادية من أجل تحقيق الهدافين السابقين .

2. الرعاية التعليمية :

التعليم يساعد على تنمية المبادئ السامية والأخلاقية في نفسية الحدث وكذلك يساعده على التوافق مع أفراد المجتمع لكي يتجنب الفرد كثير من السلوكات السلبية الشريرة، و يترفع عنها ويرتقي بسلوكه الاخلاقي .

3. الرعاية الصحية :

تكون الرعاية عن طريق الوقاية باتخاذ اجراءات احتياطية للميولة دون الاصابة بالمرض، وهذا بعزل المريض مثلاً عن البقية كما تكون الرعاية عن طريق العلاج .

4. الرعاية المهنية :

على أساس أن الحدث سيصبح منتجا في المجتمع يشعر بوجوده وبدوره في هذه البيئة الاجتماعية، كما أنه عندما يحصل على وظيفة فانه في نفس الوقت يحصل على مكانة فيحقق ذاته ويشبع رغبته في العمل كما يحقق أهدافه التهديبية والتربوية .
خاتمة :

من واجب المجتمع بكافة مؤسساته وهيئاته وأجهزته أن يرمى أطفاله وأحداثه وشبابه وأفراده وأن يقيهم من الانحراف و ينجيهم من مخالفة القوانين والنظم والقيم والتقاليد السائدة فيه، وأن يعالج من وقع منهم بالفعل في الانحراف وأن يتعهد من تم علاجه منهم بالمتابعة أو التوجيه وتنمية القدرات والمهارات والاتجاهات والعادات الايجابية لديه بما يعزز ثقته بنفسه وتكيفه مع نفسه و مع الوسط الذي يعيش فيه، وينمي لديه قوة الارادة والتصدي اتجاه سلبيات الحياة وتحدياتها و منقصاتها ومشكلاتها اليومية وبما يمكنه من التغلب على الصعاب التي تواجهه في حياته و تقف دون اشباع حاجاته بطرق المشروعة .

إن هذه الرعاية الشاملة والمتكاملة بأبعادها الثلاثة: البعد الوقائي والبعد
الاصلاحي والبعد العلاجي لأحداث وشباب الامة وأفرادها بعامة، هي احدى مهام
ومسؤوليات كثير من مؤسساته و هيئاته وأجهزته وبخاصة متخصصة منها في التنشئة
الاجتماعية والتربية والتعليم و التدريب بالبحث العلمي والرعاية الاجتماعية والنفسية
والصحية والتوعية والتثقيف والتوجيه .

. قائمة المراجع :

1. سناء الخولي (1982) : مدخل الى علم الاجتماع (د.م) ، (د.ت).
2. صيغ عبد المنعم أحمد (2009) : الضبط الاجتماعي، بغداد للنشر والتوزيع.
3. حسن جوخدار (1994): قانون الاحداث، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الخامسة.
4. حامد عبد السلام زهران (1995): علم النفس الاجتماعي، دار العالم العربي، القاهرة .
5. رضا المزغي (1990): رعاية الأحداث في القوانين والتشريعات العربية، دار النشر بالمركز
العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض.
6. طارق السيد (2008) : الانحراف الاجتماعي (الاسباب والمعالجة) ، مؤسسة شباب
الجامعة الاسكندرية.
7. عبد اخي محمود صالح (2003) :الرعاية الاجتماعية تطورها بقضاياها، دار المعرفة الجامعية
الاسكندرية.
8. محمد شحادة ربيع و اخرون (1995):علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر،
الرياض.